

لتزويدها بالنفط الكويتي مؤسسة البترول توقع عقداً سنوياً مع مجموعة «اس.كيه» الكورية



عبداللطيف الحوطي خلال توقيع العقد بحضور فاروق الزكي

المنتدب لشركة الاستكشافات الخارجية (كوفيك) فهد العجمي ونائب العضو المنتدب (النفط) الخام والمشتقات الخفيفة) فهد النشمي ونائب العضو المنتدب للصحة والسلامة والبيئة د.محمد الرضمان ومدير مكتب الرئيس التنفيذي محمد الشطي. وضم الوفد الكوري عددا كبيرا من نواب الأعضاء المنتدبين لمجموعة «اس.كيه»، علما بأن العقد وقعه عن الجانب الكويتي العضو المنتدب للتسويق العالمي في المؤسسة عبداللطيف الحوطي.

المستقبلية الثنائية التي يمكن أن تكون مجالا لتأكيد تلك الشراكة الاستراتيجية ومنها سبل تنمية وتطوير التعاون في البحث والتطوير واتخاذ وتكثيف النفط داخل وخارج الكويت للاستفادة من التكنولوجيا والتقنيات الكورية. حضر الاجتماع من الجانب الكويتي العضو المنتدب للعلاقات الحكومية والبرلمانية والعلاقات العامة والإعلام الشيخ طلال الخالد والعضو المنتدب للشؤون المالية والإدارية علي الهاجري ورئيس مجلس الإدارة والعضو

كونا: أعلنت مؤسسة البترول الكويتية عن توقيع عقد سنوي لتزويد مجموعة «اس.كيه» الكورية بالنفط الخام الكويتي. وأكد الرئيس التنفيذي في مؤسسة البترول الكويتية فاروق الزكي ورئيس مجموعة «اس.كيه» الكورية تاي وان تشي في بيان صحافي أمس على منانة العلاقات الكويتية - الكورية، خصوصاً في قطاع النفط مشيرين إلى أنها نتاج شراكة طويلة الأجل. وتناول الجانبان الكويتي والكوري خلال اجتماع توقيع العقد المشاريع والخطط

قطر تعزز استثمار أكثر من 125 مليار دولار في 2011-2016

دبي-رويترز: أظهرت استراتيجية التنمية الوطنية لقطر أمس أن قطر تعزز استثمار أكثر من 218 مليار ريال (60 مليار دولار) عن طريق شركاتها شبه الحكومية في الأعوام الخمسة القادمة إضافة إلى 65 مليار دولار على مشاريع للبنية التحتية. وقالت الوثيقة إن خطط الاستثمار للشركات القطرية عدا قطر للبترول ووحداتها ستجاوز 130 مليار ريال على مدى الفترة من 2011 إلى 2016 شاملة نحو 100 مليار ريال استثمارات ستقوم بها بروة والديار القطرية في مشاريع بناء سكني وتجاري. وأضافت أن 2010 كان عاما محوريا بالنسبة لقطر للبترول وشركاتها مع بدء تشغيل عدة مشاريع للغاز الطبيعي المسال ومع ذلك فستظل الاستثمارات قوية نسبيا في الأجل المتوسط وستبلغ نحو 88 مليار ريال في الفترة من 2011 إلى 2016.

العطية: أمل أن تكون الإمارات وعمان جزءاً لا يتجزأ من الاتحاد النقدي

الرياض-رويترز: قال الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبدالرحمن العطية أمس إن اتفاق الاتحاد النقدي الخليجي أصبح قاب قوسين أو أدنى من الوصول لمتناهاته وأنه يأمل في أن تصبغ الإمارات وسلطنة عمان جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق.

وقال العطية خلال مؤتمر صحافي بالرياض «أنا على يقين بأن مسار الوحدة النقدية قاب قوسين أو أدنى من الوصول إلى المرجى منه. هناك تصميم من دول مجلس التعاون جميعها في سبيل تحقيق الوحدة النقدية». وأضاف «إن الدول التي ليست طرفا في الوحدة النقدية أمل أن تكون في الوقت القريب جزءاً لا يتجزأ من هذه الوحدة النقدية وأعني هنا الإمارات وسلطنة عمان».

وتابع «أنا على يقين بأن الإمارات وهي ثاني أكبر اقتصاد في دول مجلس التعاون ركن أساسي في الوحدة النقدية». وحول الإطار الزمني المتوقع لتنفيذ الاتحاد النقدي الخليجي، قال «قريباً»، وفي رد على سؤال لـ «رويترز» حول ما إذا كان ذلك يعني الدورة المقبلة للمجلس قال العطية «لا إن تكون الدورة المقبلة».

كان محمد الجاسر محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي) قال في تصريحات صحافية إن الوحدة النقدية الخليجية مازالت في مراحلها المبكرة وإن إطلاق عملة موحدة سيستغرق وقتاً. وأضاف الجاسر أنه لا توجد مشاريع أو أعمال اقتصادية مهمة متوقفة على الوحدة النقدية لذلك سيأخذ الوقت اللازم له وأن من المأمول أن تعود الإمارات وعمان إلى المشروع في الوقت المناسب لهما.

وفي مايو 2009 انسحبت الإمارات ثاني أكبر اقتصاد عربي من خطط الوحدة النقدية لدول الخليج العربية لتصبح ثاني دولة من دول مجلس التعاون الخليجي الست التي تنسحب من اتفاق العملة الموحدة بعد سلطنة عمان.

وربطت الإمارات آنذاك بين قرارها واختيار السعودية أكبر الاقتصادات العربية مقراً للبنك المركزي الخليجي إذ قالت وكالة أنباء الإمارات (وام) في بيان «كانت دولة الإمارات أول من تقدم في العام 2004 بطلب رسمي لاستضافة المصرف المركزي الخليجي». وأضاف «يذكر أنه لا يوجد في الإمارات أي مقر أو مركز لأي من المؤسسات والهيئات التابعة لمجلس التعاون الخليجي». وتحاول دول مجلس التعاون الخليجي منذ نحو عشر سنوات التفاوض لصدار عملة موحدة. واجتمع محافظو البنوك المركزية لدول الخليج العربية في الدوحة الأسبوع الماضي حيث بحثوا بعض الخطوات الضرورية لإطلاق عملة موحدة.

الأفارقة يرحبون بتنامي القوة الاقتصادية للصين

لندن-رويترز: اظهر استطلاع للرأي أول من امس ان احتمالات تنامي النفوذ الاقتصادي الصيني تلقى ترحيباً في جميع الدول الأفريقية وذلك على عكس اجزاء أخرى من العالم حيث تتراوح الاتجاهات بين سلبية أو منقسمة. ولدى سؤالهم كيف يرون امكانية تزايد القوة الاقتصادية للصين، قال نحو اربعة من بين كل خمسة نيجيريين وكينيين يتطلعون إلى مثل هذه النتيجة وذلك بحسب الاستطلاع الذي أجرته الخدمة العالمية بهيئة الإذاعة البريطانية (بي.بي.سي) وشمل أكثر من 28 ألف شخص في 27 دولة.

وجاء في تقرير الاستطلاع «جميع الدول الإفريقية ترى تزايد القوة الاقتصادية للصين بشكل ايجابي». وكانت ايضا الدول الواقعة جنوب الصحراء

بإفريقيا من بين الدول القليلة جداً في العالم التي أبدى فيها معظم الناس سعادتهم بتعزيز الصين قوتها العسكرية. وتستثمر الصين اموالاً كثيرة وخبرة تكنولوجية في الدول الإفريقية سعياً لمصر يعتمد عليه للمواد الخام لدعم نموها الاقتصادي.

وعالمياً أيد نصف الذين شأركوا في الاستطلاع توقع أن تكون الصين أكثر فراء واعرب الثلث فقط عن اعتقاده أن هذا سيكون غير مرجح به. والفارق بين الآراء يختلف قليلاً عن الاستطلاع السابق الذي أجري في 2005.

على الجانب الآخر، تنظر الإغلبية في أميركا الشمالية إلى مثل هذا التطور بحذر وهو أكثر مما كان عليه الوضع قبل ست سنوات. وتزايدت وجهات النظر التي لا تفضل تنامي النفوذ الاقتصادي للصين في دول اليابان وكوريا الجنوبية وروسيا المجاورة لها. وبشكل عام توقع المشاركون في الاستطلاع ان الصين ستكون شريكاً اقتصادياً أكثر أهمية لدولهم بالمقارنة مع الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي خلال عشر سنوات.

على هامش لقاء مجلس المستثمرين الكويتيين في سورية الخرافي وبوخمسين يدعوان المسؤولين في سورية إلى تقديم المزيد من التسهيلات

وقال بوخمسين ان التشريعات السورية المرتبطة بالاستثمار الاجنبي ممتازة اما المشكلة تكمن في تطبيق هذه التشريعات التي من شأنها ان تعوق او تؤخر المعاملات، مبيناً ان هناك مشاريع سياحية متأخرة لمستثمرين كويتيين منذ اربع او خمس سنوات لم يتم الترخيص لها حتى الآن. واعرب عن الامل في ان «نصل مع المسؤولين السوريين عن الاستثمار الى حلول توافقية ترضي الطرفين وذلك اسوة بما يحصل من تقديم الكثير من التسهيلات للمستثمرين الاجانب في عدد من الدول العربية». وأضاف ان المستثمرين السوريين متفهمون جداً لمطالبنا في تسهيل الاجراءات الخاصة بالترخيص للمشاريع السياحية والصناعية والعقارية ويشيدون بالدور الريادي الذي يقوم به المستثمرون الكويتيون في سورية، لاسيما ان سورية بلد اقتصادي وصناعي وتجاري منذ زمن قديم ولكن الظروف والحروب التي مرت بها المنطقة انعكست سلباً على بعض القوانين والانظمة والاجراءات التي تحتاج الى تطوير لتشجيع رؤوس الاموال العربية.

وردا على سؤال حول مشاريع مجموعة بوخمسين في سورية، قال ان المجموعة هي من اولى الشركات الكويتية التي استثمرت في سورية وذلك من خلال فندق سفير (السيدة زينب) في عهد الرئيس الراحل حافظ الأسد «ولدينا الآن تراخيص موقوفة في مجال السياحة ومشاريع عقارية اخرى مشتركة نأمل ان يتم تدليل هذه العقبات من قبل المسؤولين في سورية».

وأضاف ان المجموعة لديها الآن مساهمات في شركات استثمارية كويتية في سورية ومنها «شركة العقيلة» والتي يبلغ رأسمالها نحو 150 مليون دولار.

وكان مجلس المستثمرين الكويتيين في سورية برئاسة وزير المالية الاسبق محمود النوري بحث امس مع ممثل وزيرة الاقتصاد والتجارة السورية ومعاونها للتجارة الخارجية خالد سلوطة وعدد من رجال الاعمال السوريين العديد من القضايا المرتبطة بالاستثمار في سورية والعقبات التي يمكن تجاوزها للدفع بمزيد من استثمارات رؤوس الاموال الكويتية والعربية.

الرئيس السوري بشار الاسد تملمس احتياج سورية في مجال المشاريع السياحية وبناء عليه تم اشاء ادارة فندق شيراتون حلب وفندق فورسيرون وفندق بلودان الكبير». وحول مشاريع المجموعة في سورية، ذكر الخرافي «لدينا استثمارات صناعية وغذائية اضافة الى ادخال منتوجات (اميركانا) في السوق السوري ومشروع (القناني البلاستيكية)»، مؤكدا ان سورية بلد واعد ومهم وكل مقومات النجاح الاستثماري متوافرة فيه.

وردا على سؤال حول المشاريع التي تستثمر فيها المجموعة لتنفيذها في سورية مستقبلاً، قال الخرافي ان «المجموعة تدرس الآن التوسع في المجال العقاري خارج القطاع السياحي ومنها مشاريع مدن جديدة خارج العاصمة دمشق وتكون مدينة متكاملة بجميع الخدمات والمرافق التي تحتاجها» مبيناً ان هذه المشاريع ستطرح على المسؤولين السوريين قريباً.

من جهته، أكد رئيس مجموعة بوخمسين رجل الاعمال جواد بوخمسين في تصريح مماثل لـ «كونا» اهمية تدليل بعض التعقيدات في موضوع الترخيص للمشاريع السياحية والإدارية والرسوم والضرائب والقرضات والرهونات العقارية والسماح بالاقتراض على نظام B.O.T وبقيّة المشاريع السياحية والصناعية.

دمشق - كونا: دعا نائب رئيس مجموعة الخرافي ورئيس مجلس ادارة الشركة الكويتية للاغذية (اميركانا) مرزوق ناصر الخرافي المسؤولين السوريين لتقديم المزيد من التسهيلات وتذليل العقبات التي تواجه المستثمر الكويتي والعربي في سورية وتشجيع المستثمرين الكويتيين على الاستثمار في سورية.

وقال الخرافي في تصريح لـ «كونا» ان هناك بعض التشريعات التي تحتاج الي تعديل ويضع اساليب معالجة مشاريع الـ B.O.T والرسوم الاضافية التي تفرض على المستثمر الاجنبي ورسوم الرهن العقاري.

وأضاف ان رجال الاعمال السوريين يفهمون مطالبنا بشكل جيد لان المحلحة في حال تدليل هذه الصعاب ستكون مشتركة، مضيفاً «اننا لم نطلب مزيداً او معاملة خاصة بالمستثمرين الكويتيين بل هي مطالب يستفيد منها جميع المستثمرين سواء كانوا عرباً او اجانب».

واكد ان «المستثمر الكويتي مستثمر ديناميكي يتأقلم حسب احتياج البلد الذي يقدر ان يستثمر فيه جزءاً من امواله»، مبيناً ان مجموعة الخرافي توجهت في السابق الى تلبية احتياج سورية بمشاريع سياحية «ويعد لقاء جمع رئيس المجموعة ناصر الخرافي مع



جواد بوخمسين



مرزوق الخرافي

الفجيرة تتوقع ازدهاراً كبدل لمضيق هرمز

جمع احتياطات ضخمة من الفجيرة. ويترجم كل ذلك في طلب أعلى على منتجات النفط خلال السنوات الخمس المقبلة». وتحركت فينوت أكبر شركة مستقلة لتجارة النفط بالفعل للاستفادة من هذا الطلب. وتتمثل منشآت التخزين في الميناء نحو ثلث الطاقة الاجمالية في الفجيرة وتبلغ ثلاثة ملايين متر مكعب ويتوقع ان ترتفع لآكثر من سبعة ملايين متر مكعب بحلول عام 2010.

وقال جبار إن بلوغ هذا الهدف سيستغرق على الأرجح حتى عام 2014. كما تراهن شركات النفط العالمية مثل بي.بي وكوونوكو فيليبس وتيلاسكو ذراع تجارة النفط في لوك اويل الروسية على الطلب المستقبلي وحصلت على مساحات في اطار توسع مستقبلي من المقرر ان ينجز في وقت لاحق من العام. كما تجري شركة النفط الصينية بتروتشاينا محادثات مع حكومة الفجيرة للحصول على طاقة تخزين تصل إلى مليون متر مكعب.

وتوافق الامدادات. نائبيب رئيسي يربط حقول النفط في الغرب بالفجيرة في الشرق في نهاية المطاف في نقل ثلث انتاج الإمارات البالغ 2,3 مليون برميل يوماً مما يعزز قيمة الفجيرة الاستراتيجية، كما تضيف مصفاة زمعة طاقة تخزين قدرها 12 مليون برميل.

واحد المخاطر الرئيسية التي قد تلقي بظلالها على مستقبل الفجيرة التسعير. ويقول التجار وشركات النفط العالمية التي تتعامل مع الميناء ان رسوم الخدمة اصحت قضية حساسة

وتتباين الارقام ولكن الفجيرة في وضع الان المنافسة أكبر مركزين للتزود بالوقود وهما سنغافورة وروتterdam بفضل تنامي الطلب من الشرق الاوسط وآسيا أيضاً. وربما تتصدى في نهاية المطاف مكانة سنغافورة كأكبر مركز لتخزين الخام وتجارة منتجات النفط ويرجع ذلك جزئياً للمساندة القوية من إمارة أبوظبي الغنية بالنفط.

وتشكل الفجيرة وأبوظبي وببي وأربع إمارات أخرى دولة الإمارات العربية المتحدة ثالث أكبر دولة مصدرة للنفط الخام في العالم. وثمة طلب على تخزين النفط منذ أن أدى التباطؤ الاقتصادي لتراجع الطلب ودفع التجار للاحتفاظ بالخام ليعده في وقت لاحق لتحقيق مكاسب.

وفي الوقت الحالي وفي ظل نهم آسيا للنفط وتوقعات بنمو الطلب على منتجات النفط من دول الخليج حيث تدعم أسعار الوقود بمبالغ كبيرة فإن الأمر الأهم هو القرب من المشترين.

وقال كريس بيك العضو المنتدب في فينوتل دبي في مؤتمر صحافي في الفجيرة «في ظل القضايا السياسية الحالية والارتفاع الهائل لاسعار المواد الغذائية الاساسية من المستبعد ان تبدي الحكومات استعداداً لتغيير الدعم الحالي».

وكثيراً ما تستخدم الحكومات العربية الغنية بالنفط عائدات بيع النفط الخام لتعويض الاسعار المدعومة للمنتجات المكررة مثل البنزين والديزل. وقال بيك «استطاعت حكومات عديدة في المنطقة

الفجيرة - رويترز: مع انطلاق النمو الاقتصادي السريع لآسيا واستهلاكها كميات اكبر من النفط يبدو الباحثون أكثر من راغبين في تحميل انقالات قادمة من آسيا تعبر مضيق هرمز.

لكن مع تنامي حالة عدم الاستقرار في الخليج نتيجة اضطرابات مدينة وتصاعد التوترات مع إيران تخشى ناقلات النفط عبور البحر المائي الضيق إلى الخليج. واتاح ذلك فرصة مغرية لقرية صيد هادئة لتتحول إلى واحدة من أكبر مراكز تخزين النفط وإعادة تزويد الناقلات بالوقود. وقال فاليري جولوفوشكين رئيس وحدة تجارة النفط التابعة لشركة النفط سوكار من اذربيجان «الفجيرة هي المكان الذي ينبغي أن تكون حاضراً فيه».

وتبني الشركة طاقة تخزين في الميناء التي تصل إلى 641 ألف متر مكعب في اطار استراتيجية لمنافسة أكبر شركات تجارة السلع الأولية مثل ترافيجورا وجنقور.

وخارج مضيق هرمز الذي تعبره 40% من شحنات النفط العالمية تقف ناقلات الخام في مرفأ قبالة الفجيرة، حيث كانت تقف سفن الصيد بلا عمل على الساحل الشرقي للامارات.

وقال جولوفوشكين ان من بين الاسباب التي تجعل الفجيرة مركزاً رئيسياً للتجارة في الخليج «الموقع الاستراتيجي والمخاطر الأقل وتكلفة الشحن الارخص وان دساحم أقل واستثمارات ضخمة في البنية التحتية للميناء والتوسع في طاقة التكرير».

فعاليات المؤتمر الثاني للموارد البشرية في مؤسسة البترول تنطلق اليوم

كونا: تبدأ اليوم فعاليات المؤتمر الثاني للموارد البشرية المقام تحت شعار «معا للتميز» الذي تنظمه مؤسسة البترول الكويتية تحت رعاية وحضور رئيسها التنفيذي فاروق الزكي. وقالت المؤسسة في بيان صحافي أمس انها تعتبر هذا المؤتمر احتفالية سنوية بانجازاتها وشركاتها النفطية، موضحة انها ستستعرض خلال المؤتمر عددا من الموضوعات الرئيسية المتعلقة باستراتيجية الموارد البشرية لعام 2030. وأوضح ان المؤتمر سيتضمن بعض ورش العمل يتم خلالها التركيز على الجانب العملي والتطبيقي لأهم الموضوعات المطروحة في مجال الموارد البشرية مشيرة الى حضور جمع موظفي الموارد البشرية في المؤسسة وشركاتها التابعة للمؤتمر إضافة الى عدد من الشركات النفطية العالمية والشركات الاستشارية والأخصائيين العالميين والمحلين. وقالت انها تسعى الى تفعيل وتطوير مهام ومسؤوليات الموارد البشرية من خلال تطبيق أحدث وأفضل الممارسات العالمية انطلاقاً من إيمانها بأهمية العنصر البشري كدعامه أساسية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية ومواكبة التغيرات والتطورات السريعة في عالم النفط والغاز.

بينها خمس شركات مدرجة بالبورصة الرومي: 16 تحالفاً عالمياً وشركة تقدمت على عرض «الزور الشمالية»

المعلومات وشرح القوانين وشتى المعطيات حول المشروع. وشدد على أن الهم الأساسي للجهاز الفني تمثل في جعل شتى الأطراف على معرفة تامة بأن هذه الإجراءات تمت على ارضية واحدة للمتنافسين جميعاً، الامر الذي اعطى اشارات ايجابية للجهاز من خلال الحجم الكبير لعدد الشركات المقدمة على هذا المشروع.

المستثمر الاستراتيجي. وأوضح ان الجهاز بذل جهودا منقطعة النظير لوضع «أوراق المزايدة» التي اخذت بعين الاعتبار الاتفاقيات والعقود جميع التي سيوقعها المستثمر مع وزارة الكهرباء اضافة الى الاخذ بأخر المواصفات العالمية واحداثها في هذه الاوراق من ناحية الشفافية وتكافؤ الفرص.

وعن الشركات المتقدمة على أوراق المزايدة بين الرومي ان 11 تحالفاً يضم شركات عالمية ومحلية غير مدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية يبلغ مجموع هذه الشركات الداخلة في تحالفاً 23 شركة بينما يبلغ عدد الشركات المدرجة المتقدمة خمس شركات، معتبراً ان هذا المشروع اثبت ان الكويت جاذبة للاستثمار الاجنبي بسبب الشركات المتقدمة على المشروع ذات السمعة العالمية العالية.

وأشار الى ان مشروعاً بهذا الحجم تطلب جهوداً كبيرة لاسيما معرفة ردود فعل المستثمرين الاجانب والحلpin عليه حيث ساهمت الوفود وأوراق المزايدات بجذب اهم الشركات المحلية والعالمية لهذه العروض وقد شملت مبدأ الشفافية والوضوح في

كونا: اكد رئيس الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات عادل الرومي ان الجهاز انتهى من تأسيس شركة «الزور الشمالية» وهو الآن في مراحل اختيار الشريك الاستراتيجي، مشيداً بإقبال المستثمرين الكبير حيث تقدم اليها حوالي 11 تحالفاً (كونسرتيوم) وخمس شركات مدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية.

وقال الرومي لـ «كونا» امس ان الجهاز طرح أوراق المنافسة في 24 مارس الجاري وستعطي فترة أربعة أشهر ليقدّم المستثمرون والشركات بعروضهم على أن تلي هذه المرحلة بأربعة أشهر ظهور شركة جديدة اسمها «الزور الشمالية».

وأضاف ان الشركة ستكون نقلة نوعية على مستوى الجهاز الفني بل على مستوى البلاد، لاسيما انها الشركة الخاصة الاولى في الكويت التي تقوم بتوليد الكهرباء اضافة الى كونها باكورة المشاريع التي ستطرح على القطاع الخاص. وذكر ان «الزور الشمالية» ستكون شركة ضخمة برأسمال 150 مليون دينار سيتم طرح 50% منها للاكتتاب العام اضافة الى



عادل الرومي

«الجهاز الفني» يوقع عقد تقديم خدمات استشارية لتطوير المطار

كونا: وقع الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات امس مع ائتلاف شركات بقيادة «ديوتشه بنك ايه جي» عقد تقديم خدمات استشارية لمشروع تطوير مطار الكويت الدولي. وقال رئيس الجهاز عادل الرومي في تصريح للمصاحفين في هامش توقيع العقد ان مدة هذا العقد تقدر بنحو 12 شهراً وبتكلفة اجمالية تقدر بنحو 1,01 مليون دينار، مضيفاً ان تطوير المطار يتألف من خمسة مشاريع. وأضاف الرومي ان المشاريع الخمسة تتمثل في مشروع مراقبة الشحن ضمن مدينة الشحن الجوي ومشروع مرافق تموين الطائرات ومرافق الصيانة الثقيلة للطائرات وفندق للمطار من فئة خمس نجوم اضافة الى محطتي وقود.

من جهته، قال مدير ادارة المشاريع في الادارة العامة للطيران المدني مهدي الدخيل ان اعمال تطوير المطار والنقل الجوي في الكويت بدأت بصورة جادة وسريعة، حيث يتم الآن تنفيذ عدد من هذه المشاريع بما فيها مدينة الشحن الجوي المتوقع الانتهاء من مرحلتها الاولى بداية العام المقبل. وأضاف الدخيل ان المشاريع الخاصة بمطار الكويت الدولي تجري تباعاً حيث يوجد لدى وزارة الاشغال مشروع بناء مبنى ركاب جديد (تيرمنال 2) اضافة الى وجود مشاريع لتطوير مدرجات ومرمات وساحات وقوف الطائرات اضافة الى مشروع مبنى لادارة الطيران المدني. وذكر ان موقع المطار الحالي يعتبر الأفضل في الكويت وان كل عمليات التطوير والتحديث ستجري على هذا المطار لاسيما انه لم يستغل سوى 15% من قدرته الاستيعابية.